

المحاضرة الثانية

الاقتصاد الزراعي :

الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة و يعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لانه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً ، ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات و الفعاليات الاقتصادية الاخرى و بهذا المفهوم تحول التفكير بالمزرعة من وحدة بيولوجية الى وحدة اقتصادية و ربطها بالاقتصاد العام ، فعلم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة و يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية ، كذلك يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية إذ انه يبحث في الامور المرتبطة بالجهود الانساني في مهنة الزراعة و يبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية و الموارد البشرية استغلالاً اقتصادياً و ذلك بالعمل على تنظيم العلاقة و الربط بين عوامل الانتاج في الزراعة و خارجها لتوفير افضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية و استمرارها على التقدم ، فضلاً عما تم ذكره يهتم الاقتصاد الزراعي بالمشاكل الادارية المتعلقة باستغلال عناصر الانتاج على الوجه الاكمل و الاكفاً و من هنا نشأ تخصص في الاقتصاد الزراعي يركز على الزراعة و ما يتعلق بها من عناصر انتاجية و ادارية وهو ما يسمى بتخصص ادارة المزرعة .

ان علم الاقتصاد الزراعي كعلم قائم بذاته و كأختصاص يعتبر من فروع الاقتصاد الحديثة إذ بدأ عند ظهور المشكلة الاقتصادية الزراعية في اواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين ففي هذه الفترة مرت الزراعة بظروف عصيبة ، وهذه الظروف دفعت الكثير من الاقتصاديين في المانيا وغيرها الى تقصي اسباب هذه المشكلة و البحث عن حلول مناسبة لها .

علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام :

الاقتصاد الزراعي هو احد فروع الاقتصاد العام و تجمعها نفس الاهداف ، الا ان اهتمام الاقتصاد الزراعي يتركز على نشاطات و فعاليات اصحاب الزراعة و رفاهيتهم و لذلك فهو يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية فلا يمكن للزراعة ان تنمو و تتطور بدون تطور و نمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى فالزراعة هي جزء متمم للفعاليات الاقتصادية في البلد و لا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات و تخضع الزراعة الى التطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع و التجارة و حالة البلد وذلك بإمكانية تزويد الزراعة بما تحتاج اليه من الالات و الاسمدة و

المبتكرات الجديدة التي تتطلبها الزراعة لأجل تطورها لذا فإن مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد مقتصرًا على دراسة إدارة و تنظيم الزراعة فقط كما كان سابقاً بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى و اصبح لا يختلف كثيراً عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية و الخارجية و الدورات الاقتصادية و دراسة النقود و البنوك و المالية و الخدمات التسويقية و الضرائب و الاسعار و اقتصاد العمل و غيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التي اصبحت من الامور التي يحتاجها الاقتصادي الزراعي للإلمام بها و معرفة نظرياتها و اثارها و تطبيق مبادئها على الزراعة.

و على هذا نستنتج انه ليس هناك اختلاف كبير بين اهداف و مجال الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام، فالاقتصاد الزراعي هو متمم للاقتصاد العام و لا يختلف عنه و لكنه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية و التطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية و علم تربية الحيوان و علم التربة و الهندسة الزراعية و المكننة الزراعية فيستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين كمية و نوع الانتاج الزراعي و بعد تنسيق المعلومات المتوفرة من هذه العلوم لإيجاد افضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعترض طريق نمو الزراعة.

الزراعة و خصائصها :

يمكن تعريف النشاط الزراعي بأنه ذلك النشاط القابل للتطور المعتمد على قوى انتاجية تدخل في انتاج السلع الزراعية بالقدر و النوع الكافي لإشباع الرغبات الاساسية اذ ان لها اهمية عظيمة في كونها المصدر الاساسي الذي يمد العالم بالغذاء و المعامل بالموارد الاولية .

وتتسم الزراعة بسمات تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية و ايجاد الحلول المناسبة لها و فيما يلي اهم هذه السمات :

١ / التقدم العلمي بطى الاثر في الزراعة :

من الواضح ان الزراعة فرع مهم من فروع الانتاج العلمي إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة و علم تغذية الحيوان و النبات و امراضهما، و يقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفةاها و ذلك بسبب التغيرات الطبيعية لذا فقد بقى الجهل مخيماً على الزراعة اطول مما هو مخيم على الصناعة، فإذا نجح احد الزراع في اجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتاً طويلاً لإن دورة الانتاج الزراعي طويلة. كما ان تجارب الانتاج الزراعي تكون ذو فائدة عظيمة على المجتمع لذلك تقوم الحكومات غالباً

بالتجارب الزراعية على نطاق واسع و اعتماداً على اساس علمي و لأمد طويل و تقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجاناً على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة و من المشكلات التي تواجه الزراعة الان لا تتمثل فقط في اكتشاف معلومات و طرق جديدة بل بنشر المعلومات المتوفرة و تطبيقها و الاستفادة منها.

٢/ تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة:

يقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من الزراع و ينتج كل واحد منهم جزء ضئيل لا يكاد يذكر اذا تم قياسه بالانتاج الكلي فإذا اراد احد المزارعين ان يغير من انتاجه فأن تأثير ذلك على المحصول قليل ، ويصح هذا ايضاً اذا غير الفلاح طلبه لعوامل الانتاج كالايدي العاملة و الاسمدة و المحسنات الزراعية ، فالفلاح ليس له قدرة على التحكم بالاسعار و عليه القبول بأسعار السوق سواء رغب ام لم يرغب ، وهذا ناتج عن عدم استطاعة المزارع عن تحديد انتاجه لإن المحصول بعد زراعته لا يمكن التحكم في زيادته اذا دعت حالة الطلب على ذلك حيث ان لزراعة كل محصول موعد محدد لا تصلح زراعته بعده و من هذا يظهر امر تحديد كمية الانتاج في الزراعة امر صعب التنفيذ.

٣/ تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:

من الواضح ان مساحة الاراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدود و على هذا فإذا اريد زيادة الانتاج الزراعي بسبب زيادة السكان فقد يؤدي ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد تضطر فيه اللجوء الى استغلال اراضي اضافية اقل خصوبة او تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية و بذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الايدي العاملة و عوامل الانتاج الاخرى الداخلة بالعملية الانتاجية الزراعية فنضطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج.

٤/ لا يساير الانتاج الزراعي انخفاض الاسعار:

اظهرت الدراسات ان الانتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب و لكن مسايرته الى انخفاض الطلب بطيء جداً و سبب هذا البطء هو ان الارض عامل ثابت و يستمر استغلالها عادة مادامت تغطي التكاليف المتغيرة حيث انه عندما تنخفض اسعار المنتجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الانتاج السابق لإعتقاده ان بأن هذا خير له من ان يترك حقله بوراً، فيفتش عن عمل اخر و على هذا تهبط اسعار المحاصيل الزراعية في الازمات الاقتصادية هبوطاً عظيماً ، اما في الصناعة و الفعاليات الاقتصادية الاخرى فالامر مختلف تماماً حيث انه اذا انخفض الطلب انخفاضاً كبيراً لمحصول ما انخفضت معه اجور العامل الانتاجي.

٥/ ينقص الزراع التعاون و توحيد الكلمة:

يتمتع اصحاب المصانع في كثير من البلدان بنفوذ واسع في الحكم و هذا يساعدهم على توجيه التشريعات في بلادهم لصالح اكثر مما هو في صالح الزراع و كذلك الفلاحين في الدول الرأسمالية بحكم عملهم متفرقين و منتشرين لا تجمعهم صلة قوية كالتى تجمع ارباب الصناعات و يصعب اتفاق كلمتهم و توحيد جهودهم في منظمات قوية كما يفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن واللحم و الخبز ومنتجات الالبان و كما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح من الملابس و الالات الزراعية والسماذ و غيرها، اما في الدول الاشتراكية و اغلب الدول النامية فقد بدأ الفلاحون بتشكيل اتحاداتهم التعاونية و الفلاحية لتدافع عن حقوقهم و تنظم تسويق منتجاتهم.

٦/ عنصر المغامرة كبير في الزراعة:

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة اكثر مما تؤثر على الصناعة إذ ان الانبات هو الاساس في تكوين المحاصيل الزراعية و هو يتأثر بالعوامل الجوية اكثر مما يتأثر بالتربة ولو ان تأثير التربة كبير ايضاً و يحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية و هذا مالا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الانسان لهذا يصعب على المزارع ان يتنبأ عن مقدار و مصير انتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لاسطان له عليها و على هذا فالعوامل الطبيعية من (جفاف و فيضان و برد و ثلوج وغيرها من الافات الزراعية كدودة القطن و دوباس النخيل و صدأ القمح و امراض الفاكهة و غارات الجراد و امراض الحيوان) تجعل الرزاعة عملاً فيه كثير من المغامرة والمخاطرة.

٧/ فترة الانتظار طويلة في الزراعة:

ان فترة الانتظار في الزراعة بين بدأ تشغيل عوامل الانتاج و بين الحصول على الانتاج طويلة حيث ان القمح مثلا لا يثمر قبل اربعة اشهر والقطن تسعة اشهر والذرة قبل ثلاثة اشهر اي ان دورة الانتاج الزراعي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الانسان.

ان الفلاح عندما ينتج فإنه لا يلبي طلبات تلقاها اي انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية و لا يعلم كيف ستكون حالة العرض و الطلب و الاسعار عند نضوج المحصول ، حتى و ان كان يعلم فرضاً ما ستكون عليه حالة السوق مستقبلاً فإنه ليس من السهل ايقاف انتاج حقل للفواكه او حظيرة للحيوانات بمثل السهولة في ايقاف

انتاج معمل من المعامل ، و اذا اراد الفلاح زيادة انتاج معمل الالبان مثلا فهو مضطر للانتظار لسنة كاملة حتى تلد الابقار كذلك الحال في حقول الفواكه التفاح مثلا فلا يبلغ ذروة الانتاج حتى يبلغ سن العاشرة ، و على هذا فإذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات فقد يغري الفلاح في زيادة انتاجه منها زيادة كبيرة جداً و قد يبقى السعر مرتفعاً لبضع سنوات بسبب فترة الانتظار ، و خلال هذه الفترة يواصل الفلاحون زيادة الانتاج دون تشاور فيما بينهم و عندما يبدأ الانتاج الكبير بالظهور بالسوق بكميات متزايدة شيئاً فشيئاً سيؤدي ذلك لهبوط سعر المحصول هبوطاً كبيراً ، عند ذلك سيدرك الفلاحون خطأ سياستهم فيقومون بتخفيض الانتاج بشكل كبير و بعد مرور سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض بالانتاج فتعود الاسعار للارتفاع مجدداً و تبدأ الدورة من جديد ثانيةً ، لذا اصبح من الضرورة وجود سلطة توجه و تنظم هذه الفعاليات الاقتصادية لتجنب هكذا ازمات .

٨/ صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب اجرائها على التكاليف المتغيرة اذا ما اراد ان ينقص او يزيد من انتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد يكون اكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي في بوجه عام و خاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر حيث ان المزارع لا يتخص بإنتاج محصول واحد كالمح مثلاً بل ان الربح يأتي من نواحي متعددة اي من انواع النباتات او الحيوانات فإذا اراد الفلاح زيادة انتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه فعلى صاحب المزرعة ان لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة في هذا المحصول من زيادة او نقص بل يجب ان ينظر الى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الاخرى التي انتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك .

٩/ تناقص نسبة الزرّاع :

اظهرت الدراسات ان نسبة المشتغلين بالزراعة في العالم اخذ بالتناقص ، لقد بدأت هذه النسبة تتناقص باستمرار في جميع انحاء العالم ويعود سبب ذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية التي هي حسيطة التقدم العلمي بالزراعة كاستخدام الآلات الزراعية الحديثة و مقاومة الافات و طرق الري المتطورة و هذا ادى لزيادة الانتاج الزراعي و ترك فائضاً في المعروض من المنتجات الزراعية ما سبب بوجود فائض بالايدي العاملة للإشتغال بمهن اخرى مما ادى ايضاً لتناقص عدد الزراع و قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تنجز في المزرعة كتقنية البذور و عزل المخلفات و تعبئة المحصول .

١٠ / نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة:

تقدر نسبة الاموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المشغلة حيث ان الجزء الاكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الانتاج و هذا يؤدي الى صعوبة اجراء اي تعديل او تحويل الانتاج الى انتاج اخر حيث ان التكاليف الثابتة يجب ان يتحملها المنتج الزراعي سواء استغل ارضه او لم يستغلها بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح . اذ ان التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الاكبر من مجموع التكاليف و هذه يمكن تغييرها حسب كمية السلع المطلوب انتاجها .